

وقد دعا جلالتة المؤسسة التشريعية، والجهاز التنفيذي، وكذا القطاع الخاص، ولاسيما القطاع البنكي، إلى الانخراط في هذا المجهود الوطني التنموي، والمساهمة في إنجاح المرحلة الجديدة التي دشنها جلالتة.

إن مجلس المستشارين، حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، يعي أهمية ودقة هذه المرحلة، وما تحمله من رهانات كبرى، تتطلب منا جميعا الانخراط الفاعل من أجل مواكبة الأوراش التنموية المفتوحة ومواجهة الجيل الجديد من التحديات ضمن منظور إستراتيجي شامل، يروم توطيد البناء المؤسساتي الديمقراطي الذي تعيشه بلادنا.

حضرات السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمين،

السيد وزير الدولة المحترم،

قبل استعراض حصيلة الأداء التشريعي والرقابي للمجلس ولجانه، أود الإشارة إلى بعض المتغيرات التي تزامنت مع الدخول البرلماني الحالي، وبأتي على رأسها، طبعا، التعديل الحكومي، الذي تقلصت بموجبه القطاعات الحكومية وتم حذف كلي لكتابات الدولة وتقليص في عدد الوزارات المنتدبة، وتجميع قطاعات أخرى، وذلك وفقا للتعليقات الملكية السامية إلى السيد رئيس الحكومة في الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2019.

ولقد ألقى هذا الواقع الجديد بظلاله على أداء مجلس المستشارين بصورة غير مباشرة، وسأشير إلى البعض من نتائج ذلك لاحقا. وهكذا، فعلى مستوى الأداء التشريعي، فقد وافق المجلس خلال هذه الدورة على 36 نضا تشريعية، من بينها مقترحي قانونين، ومشروع قانونين تنظيميين و22 مشروع قانون يوافق بموجبها على اتفاقيات دولية، وعشرة مشاريع قوانين عادية.

وهي حصيلة، وإن كان يبدو من الوهلة الأولى، أهميتها من حيث حجمها الكمي وكذا من حيث قيمتها النوعية، فإنها تدعو، مع ذلك، إلى التمعن أكثر في وتيرة أداء المجلس لتحقيق هذه الحصيلة، إذ أنه خلال الفترة الممتدة من اختتام دورة أبريل المنصرمة في 02 غشت 2019 إلى غاية 25 دجنبر 2019، أي خلال فترة زمنية امتدت لأزيد من خمسة أشهر، لم يتوصل المجلس إلا بثلاثة مشاريع قوانين، منها اثنين محالين من رئيس الحكومة، طبقا للفصل 78 من الدستور، إلى جانب مشروع قانون المالية المرحون بعامل الزمن والمقيد بالأجل المنصوص عليه دستوريا، وهو ما أثر بشكل لافت على انتظام البرمجة داخل اللجان الدائمة للمجلس والجلسات العامة، بشكل جعل المجلس يوافق على 31 نضا تشريعية في أقل من شهر واحد، وفي ظروف تعبئة غير عادية، قصد إتمام دراستها قبل نهاية الدورة التي نختتمها اليوم.

حضرات السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمين،

السيد وزير الدولة المحترم،

إن الشروط الموضوعية، لم تمنع المجلس في ظل مستوى عال من

## مخضر الجلسة رقم 272

التاريخ: الثلاثاء 16 جادى الآخرة 1441هـ (11 فبراير 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شاش، رئيس المجلس.

التوقيت: ست وثلاثون دقيقة، إبتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الأربعين مساء.

جدول الأعمال: إختتام دورة أكتوبر للسنة التشريعية 2019-2020.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شاش، رئيس المجلس:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أيها الحضور الكرام،

طبقا لأحكام الدستور ومقتضيات النظام الداخلي، يختتم مجلس المستشارين اليوم، دورة أكتوبر للسنة التشريعية 2019-2020، بحصيلة عمل هامة شملت مجالات التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسيات العمومية والديبلوماسية البرلمانية وافتتاح المجلس على محيطه، هذه الحصيلة هي بالطبع ثمرة مجهود جماعي شاركت في إنجازها كافة مكونات المجلس، وهي الحصيلة التي ستمكننا من تقييم ما أنجزناه واستشراف آفاق العمل البرلماني لترجمة كل التزاماتنا، كما توافقنا على مضامينها في خطة العمل الاستراتيجي للمجلس.

قبل استعراض حصيلة عمل المجلس خلال هذه الدورة، لا بد أن نتوقف عند المضامين العميقة والرسائل الدالة التي طبعت خطاب جلالة الملك محمد السادس نصره الله، بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الجديدة، إذ حث جلالتة ممثلي الأمة، على مواصلة العمل الجماعي الجاد والمسؤول انطلاقا من موقعهم المؤسساتي، للمساهمة في تعزيز الديناميات الإصلاحية التي تشهدها البلاد، يقول جلالة الملك حفظه الله: "فأتم حضرات البرلمانين، مسؤولون على جودة القوانين، التي تؤطر تنفيذ المشاريع والقرارات، على أرض الواقع، وجعلها تعكس نبض المجتمع، وتلبي تطلعات وانشغالات المواطنين.

كما أنكم مسؤولون على متابعة ما تقوم به الحكومة، في كل ما يخص تدبير الشأن العام، في مختلف المجالات، ومراعاة مدى استجابته للانشغالات الحقيقية للمواطنين". (انتهى النطق الملكي السامي).

كما تميز خطاب جلالة الملك بمناسبة افتتاح السنة التشريعية بتوجهاته السامية في موضوع هام يتعلق بتمويل المشاريع التي يحملها الشباب، وتسهيل إدماجهم المهني والاجتماعي من خلال العمل على وضع برنامج خاص بدعم الخريجين الشباب، وتمويل المشاريع الصغرى للتشغيل الذاتي.

قوانين مقدمة بمبادرة من أعضاء المجلس خلال هذه الدورة، لم تتمكن - لأسباب مختلفة - من البت نهائيا فيها.

وبهذه المناسبة، نخب المجلس الموقر بإعداد قاعدة معطيات متكاملة حول تتبع الالتزام الحكومي بنشر النصوص التنظيمية المنصوص عليها في القوانين الصادرة عن البرلمان خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى تاريخه، وسنعمل على موافاة كافة مكونات المجلس بنتائج هذا الجهد غير المسبوق، وكذا نشره على أوسع نطاق، وهو ما سيشكل لنا جميعا أيضا مرجعا موثقا يساعد على مراقبة عمل الحكومة.

**حضرات السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمين،**

إذا كانت الحصيلة على مستوى الدراسة والمصادقة على مشاريع القوانين مهمة كما ونوعا، فإن ثمار طموحنا، كمجلس بمختلف مكوناته، على مستوى الدور الرقابي في شقه المرتبط بدراسة ومناقشة المواضيع العامة ذات الأولوية والقيام بالمهام الاستطلاعية لم تبلغ مداها، أو لم نحرز فيها خطوات دالة، وذلك لعدة أسباب، منها، وقول ذلك صراحة، ضعف تجاوب الحكومة مع العديد من مبادرات اللجان بالمجلس سواء تعلق الأمر بالمهام الاستطلاعية أو دراسة المواضيع العامة.

فمن أصل 14 طلبا تقدمت به مختلف مكونات المجلس لمناقشة مواضيع عامة تخطى بالاهتمام وردت على اللجان الدائمة خلال هذه الدورة، لم تتفاعل الحكومة سوى مع طلب واحد فقط مقدم من ستة فرق بالمجلس، ناهيك على كم الطلبات المترام على امتداد الدورات السابقة.

وهكذا، فقد تدارست لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية في اجتماع مطول موضوع الإصلاح البيداغوجي الجامعي الجديد، بحضور الوزير الوصي على القطاع، كما ناقشت في اجتماع آخر مع وزير الصحة التقرير الذي أعدته اللجنة بشأن الزيارة الاستطلاعية حول واقع الصحة بجهة درعة - تافيلالت.

من جهتها، عقدت لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان لقاء تشاوريا جمعها بالسيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان حول إعداد التقرير الدوري الجامع للتقاريرين الخامس والسادس لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وفي سياق الدور الرقابي، ولكن من زاوية داخلية، فقد بادر المكتب، طبقا لأحكام النظام الداخلي، إلى تشكيل اللجنة المؤقتة لمراقبة فخص صرف ميزانية المجلس للسنة الثالثة على التوالي، كإمارة حميدة هدفها تعزيز الشفافية والحكامه في أشغال المجلس وأجهزته، وإن المكتب على أتم الاستعداد لتوفير كافة شروط أداء هذه اللجنة لمهامها، لاسيما من خلال مداها بكل ما تطلبه من توضيحات ووثائق وبيانات.

**حضرات السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمين،**

عقد المجلس خلال هذه الدورة 32 جلسة عامة، لمدة زمنية قاربت 55 ساعة، تميزت بالأساس بالجلسة العامة بانتخاب عضو واحد بالمحكمة

التعبئة، من بذل مجهودات تحسب لكافة مكونات للمجلس، لتقديم إنتاج تشريعي توخينا أن يكون متميزا، إذ تدارس وصادق المجلس - وقبله اللجان الدائمة - على عدد من النصوص التشريعية في مجالات مختلفة، نذكر منها على سبيل المثال.

مشروع القانونين المصادق عليهما بالإجماع سواء من الجلسة العامة أو لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة، والمتعلقان بتعيين الترسنة القانونية الوطنية الخاصة بالمجالات والحدود البحرية للمملكة. ويندرج هذان المشروعان، كما تعرفون، في إطار التفاعل مع التوجيهات الملكية السامية الداعية إلى تدارك الفراغ التشريعي الذي يعتري المنظومة القانونية الوطنية، ولاسيما المتعلقة منها بالمجالات البحرية، وملاءمتها مع السيادة الوطنية للمملكة المغربية الكاملة المكتملة في دائرة حدودنا الحقة، الترابية والبحرية والجوية، تماشيا مع مقاربة الوضوح كأساس للسياسة الخارجية للمغرب.

وفي إطار تعزيز الترسنة القانونية المتعلقة بتكريس المكاسب المحققة على مستوى الحقوق الثقافية واللغوية، تمت المصادقة على مشروع قانون تنظيمي يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وبالرغم من أن دراسة هذا المشروع يندرج ضمن القراءة الثانية، التي انصبت بالأساس على بعض التعديلات، فإن ذلك لم يمنع من اعتبار المناسبة محطة أخرى تعكس مدى تفاعل البرلمان ومجلس المستشارين على الخصوص مع القضايا الحيوية للبلاد. وفي إطار إرساء قواعد جديدة للعلاقة القائمة بين الإدارة والمرتفق تدارس وصادق المجلس، بالإجماع، على مشروع قانون يتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، وهو القانون الذي يعول عليه أن يشكل لبنة إضافية في بناء علاقات الثقة بين المرتفق والإدارة العمومية والجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها.

وفي نفس السياق، تمت المصادقة على مشروع قانون يتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الذي يروم بالأساس تنزيل التوجهات الملكية السامية المتعلقة بفتح الإدارة على الشركاء الاقتصاديين المحليين والدوليين، وكذا الرفع من جودة ومردودية الاستثمار العمومي وفق مقاربة منسجمة تلبي حاجيات المواطن وتوفر المناخ الأنسب للاستثمار.

ومن جهة أخرى، وبعد مسلسل طويل تخلله صدور قراراتين للمحكمة الدستورية بشأن النظام الداخلي للمجلس ومسطرة التصويت عليه، تفاعل معها المجلس بروح الثقة والاحترام للمؤسسات الدستورية، فقد قام المجلس بالتصويت على مقترح النظام الداخلي للمجلس.

وما ينبغي تسجيله، كذلك على الصعيد التشريعي، هو محدودية المبادرات البرلمانية التي يكتب لها تخطي حواجز المساطر التشريعية، سواء من حيث الموقف الراض للحكومة للأغلبية الساحقة منها، أو حتى الاعتراض عن برجة مناقشتها، بل وإن لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، على سبيل المثال، التي كان لها سبق برجة ثلاث مقترحات

الصحة 13 جلسة، علما بأن المعدل العام المتوسط لحضور جميع أعضاء الحكومة خلال الجلسات 15 المخصصة للأسئلة الشفهية بلغ حوالي 36%. وعلى صعيد التزامات وتعهدات السادة الوزراء خلال جلسات الأسئلة الشفهية، وفي إطار الاستمرار في تفعيل الآلية التي استحدثها مكتب المجلس منذ ثلاث سنوات، فقد واصلنا رصد وتوثيق الالتزامات وتعهدات السادة الوزراء.

فقد تم حصر 20 التزاما، تلتزم وتتعهد بموجبه الحكومة بمعالجة عدد من الإشكالات الاجتماعية والاقتصادية التي أثارها السيدات والسادة المستشارين، وكما دأب على ذلك، سيعمل مكتب المجلس على نشر وموافاة مكونات المجلس بقائمة هذه التعهدات والالتزامات لكل غاية ترونها مفيدة.

وقد بلغ عدد الأسئلة الشفهية المتوصل بها خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين ودورة أكتوبر 2019 ما مجموعه 597 سؤالا، أجابت الحكومة على 264 منها خلال 15 جلسة عامة، من ضمنها 25 سؤالا آتيا، 239 سؤالا عاديا.

وبالنسبة للتوزيع المجالي القطاعي ركزت أسئلة السيدات والسادة المستشارين على القطاع الاجتماعي بنسبة تعادل حوالي 38% من مجموع الأسئلة المطروحة، فالقطاع الاقتصادي بنسبة 31%، ثم قطاع الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية بنسبة 18%، فالجمال الحثوق والإداري والديني بنسبة 9%، وأخيرا قطاع الشؤون الخارجية بنسبة 4%.

بينما بلغ عدد الأسئلة الكتابية المتوصل بها خلال نفس الفترة ما مجموعه 594 سؤالا، أجابت الحكومة على 206 سؤالا منها، أي بمعدل 35%.

أما على مستوى العلاقة مع المؤسسات الدستورية، فقد واصل المجلس تعبئة الدور الاستشاري لهذه المؤسسات، ولاسيما تلك التي تربطه بها اتفاقيات تعاون وشراكة، على غرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان التي تعمل على تعميم الآراء والدراسات الصادرة عنها على مختلف مكونات مجلس المستشارين، وذلك بعد أن كانت للمجلس مساهمة معتبرة في تعيين أعضاء من هذين المجلسين في صيغتها الجديدة.

وفي هذا الصدد، فإنه مطلوب منا في الدورة القادمة، إن شاء الله، أن نناقش مع الحكومة بعمق، العرض الذي ألقاه السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية، وإننا عازمون في مكتب المجلس على توطيد علاقات التعاون مع جميع المؤسسات الدستورية، في شتى المجالات التي تتيحها القوانين والأظمة ذات الصلة.

ورغبة منه في تكريس الطابع الرسمي للغة الأمازيغية في أشغال أحمزة المجلس، طبقا لأحكام القانون التنظيمي رقم 26.16، بادر المكتب إلى التداول بشأن مخطط عملي لتنفيذ وأجراء المقتضيات القانونية خلال الأجل المحدد في القانون التنظيمي المذكور، وسنعلن قريبا عن اتخاذ مبادرة تشريعية

الدستورية في إطار تجديد الثلث الأول لأعضائها، لثاني مرة منذ صدور الدستور الجديد، إلى جانب ثلاث جلسات مشتركة مع مجلس النواب، وثلاث جلسات شهرية، قام بتقديم أجوبة رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة، وتسع جلسات تشريعية و15 جلسة أسبوعية للأسئلة الشفهية.

وقد خضعت خلال جلسات الأسئلة الشفهية الخمسة عشر جميع القطاعات الحكومية - باستثناء قطاع الاقتصاد والمالية وتحديث الإدارة - خضعت للمراقبة البرلمانية للسادة المستشارين.

وكعادته، ظل مجلس المستشارين متجاوبا مع القضايا المجتمعية الطارئة، حيث طغت المواضيع ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي على الأسئلة الآنية المعالجة، ومن أهمها: قضايا دعم تنافسية الإنتاج الوطني، قضايا تدبير الموارد المائية وإشكالية ندرة المياه، تقييم أداء استراتيجية ألبوتيس (Halieutis) وأثرها المباشر على الاقتصاد الوطني، الاستعدادات المتخذة لانطلاق الموسم الفلاحي، معايير احتساب تسعيرات فواتير الماء والكهرباء، الاكتظاظ في السجون وبلورة برامج للتأهيل وإعادة الإدماج، الإصلاح البيداغوجي الجامعي الجديد، وغيرها من القضايا.

كما عبر المجلس أيضا عن هذا التجاوب خلال الجلسات الشهرية الخاصة بتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، إذ همت السياسات التي تمت مساءلة رئيس الحكومة حولها المواضيع التالية:

- السياسة العامة للحكومة لتفعيل مساهمة القطاع البنكي والمالي في التنمية والتشغيل الذاتي ودعم المقاولات الصغرى والصغيرة جدا؛  
- السياسة الحكومية المرتبطة بالمسنين والأشخاص في وضعية إعاقة؛

- السياسة العامة للحكومة في مجال حقوق الإنسان، التحديات والآفاق؛

- سياسة الحكومة لمواجهة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية؛  
- الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد؛  
- وأخيرا، السياسة العامة للحكومة في مجال حماية المرأة والأسرة والطفولة.

وبالنسبة لحضور السادة الوزراء لجلسات الأسئلة الشفهية، فقد تم تسجيل حضور السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان لجميع أشغال جلسات الأسئلة الخمسة عشر التي عقدها المجلس خلال هذه الدورة، متبوعا بقطاع العدل بـ 11 مرة، فوزارة الطاقة والمعادن والبيئة والوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج بـ 10 مناسبات.

وبالنسبة للقطاعات الحكومية الأقل حضورا فنجد في المقام الأول قطاع الاقتصاد والمالية الذي اعتذر عن الحضور 15 مرة من أصل 15 جلسة، متبوعا بقطاع الفلاحة والصيد البحري بـ 14 مناسبة، قطاع

إفريقيا الخاصة بمراقبة الانتخابات بجمهورية غينيا بيساو، والمؤتمر العالمي السابع للبرلمانيين ضد الفساد، والاجتماع التنسيقي للجنة البرلمانية الخاصة بمكافحة الإرهاب التابعة للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، ودورة البرلمان الأنديني بكونومبيا، ومشاركة المجلس في زيارة وفد عن برلمان عموم إفريقيا لجمهورية كوبا، وكذا اجتماع هيئة مكتب البرلمان العربي، أشغال اللجان الدائمة المتعلقة بقضايا الشؤون القانونية وحقوق الإنسان والقضايا السياسية والديمقراطية بالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والدورة الرابعة للمنتدى البرلماني الفرنسي- المغربي، والاجتماع البرلماني الدولي بمناسبة مؤتمر قمة الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة حول تغير المناخ "COP<sup>2</sup> 25"، ولجنة الشؤون السياسية والأمن وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، والدورة الخامسة للمنتدى العالمي "حوار رايسينا"، والمؤتمر الخامس عشر لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والمرحلة الأولى من الدورة 2020 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والندوة البرلمانية حول "القيادة المستقبلية من أجل اندماج سياسي بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا"، والمؤتمر الثالث لرابطة برلمانيون لأجل القدس، بالإضافة لثلاث محام إلى البرلمان الأوروبي، في إطار اللجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية.

وعلى مستوى احتضان وتنظيم التظاهرات القارية والدولية، نظم مجلس المستشارين تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بشراكة مع رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO<sup>3</sup>)، الندوة الدولية حول موضوع "البرلمانات ورهانات الأمن الغذائي"، والتي جاءت في سياق إغناء النقاش وإثراء الحوار والتشاور البرلماني حول القضايا المرتبطة بالأمن الغذائي وتقديم التوصيات والمقترحات التي من شأنها أن تساهم في تمهيد الطريق أمام العمل البرلماني المشترك إلى جانب الحكومات والقطاعات المختلفة ذات الصلة، حيث توجت الندوة باستكمال تشكيل الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي بإفريقيا والعالم العربي والتي تم إسناد رئاستها بالإجماع لمجلس المستشارين.

كما تم بنفس المناسبة عقد لقاء لأول مرة في تاريخ العمل البرلماني الدبلوماسي جمع رؤساء كل الاتحادات الجهوية والقارية بكل من إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكرايب والتي توجت بالتوقيع على الإعلان التأسيسي للمنتدى البرلماني لأمريكا اللاتينية والكرايب وأفريقيا "أفرولات"<sup>4</sup> (AfroLat) باقتراح وتعبئة من مجلس المستشارين.

كما نظم مجلس المستشارين مائدة مستديرة حول موضوع: "دور البرلمانات في مكافحة العنف ضد النساء"، بمناسبة الحملة السنوية للأمم

لتنظيم النظام الداخلي للمجلس في هذا الصدد.  
حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،  
السيدة وزير الدولة المحترم،

بخصوص عملنا الدبلوماسي، فقد استقبل مجلسنا وفودا برلمانية وحكومية وشخصيات دبلوماسية، ورؤساء اتحادات برلمانية جمهورية وقارية ودولية، وعلى رأسها:

رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية الشيلي، ورئيس مجلس الشيوخ بالمملكة العربية السعودية، ورئيس مجلس الشيوخ بجمهورية مدغشقر، ورئيسة مجلس الشيوخ بجمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، ورئيس الجمعية الوطنية لجمهورية الغابون، ورئيس المجلس الأعلى للدولة بدولة ليبيا، ورئيس الجمعية الاستشارية الشعبية بجمهورية إندونيسيا، ورئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، ورئيس برلمان عموم إفريقيا، ورئيس الاتحاد البرلماني العربي، ورئيس برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO<sup>1</sup>)، ورئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكرايب، ورئيس البرلمان الأنديني، ورئيس برلمان أمريكا الوسطى، ورئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية - المغربية بمجلس الشورى السعودي، ورئيسة مجموعة الصداقة البرلمانية المكسيكية - المغربية، ورئيسة مجموعة الصداقة الصربية - المغربية، ورئيس مجموعة الصداقة الشيلية-المغربية بمجلس النواب الشيلي، ووفد برلماني عن مجلس النواب الليبي، ونائبة رئيس لجنة التنمية بالبرلمان الأوروبي، والوزير المستشار الخاص لفخامة رئيس جمهورية النيجر، وممثلة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بالمغرب، ومديرة الوكالة الإسبانية للتعاون والتنمية الدولية، ووفد عن مجموعة العمل مغرب - مشرق لدى مجلس الاتحاد الأوروبي، ونائب رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية هنغاريا، وأعضاء من "رابطة برلمانيون لأجل القدس".

وعلى مستوى انخراط مجلس المستشارين في الاتحادات الجهوية والقارية والدولية، شاركت وفود المجلس في أشغال:

الدورة السنوية 65 للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، دورة برلمان عموم إفريقيا، الدورة 141 للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، الاجتماع البرلماني رفيع المستوى ضمن الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والمؤتمر البرلماني العالمي، والمؤتمر الدولي الخاص بقدرات التقييم الوطنية، ودورة البرلمان العربي، والنسخة الثالثة من المنتدى الدولي الفرانكفوني للتقييم، واللجان الدائمة المتعلقة بقضايا الشؤون القانونية وحقوق الإنسان والقضايا السياسية والديمقراطية بالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والجمعية البرلمانية للبرلمان الأنديني، والمؤتمر 102 لمؤتمر رؤساء المجالس المحلية، والدورة 75 للجنة التنفيذية والمؤتمر 42 لرؤساء البرلمانات الوطنية بالاتحاد البرلماني الإفريقي، ومهمة برلمان عموم

<sup>2</sup> Conférence des Nations Unies sur les changements climatiques

<sup>3</sup> Food and Agriculture Organization of the United Nations

<sup>4</sup> Forum Parlementaire d'Afrique, d'Amérique Latine et des Caraïbes

<sup>1</sup> Communauté économique des Etats de l'Afrique de l'Ouest

المتحدة بالمغرب.

وتأتي هذه الورشة التي تنظم بشراكة مع مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية التابع لمجلس المستشارين، في إطار انفتاح المجلس على المجتمع المدني، تماشيا مع إستراتيجيته المتعلقة باحتضان النقاش العمومي والحوار المجتمعي التعددي حول كل القضايا التي تهم انتظارات وتطلعات المواطنين والمواطنات.

وأود أن ألفت انتباه السيدات والسادة المستشارين المحترمين في هذا الإطار إلى أن مجلسنا بصدد التحضير لتنظيم النسخة الخامسة للمنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، حول موضوع "توسيع الطبقة الوسطى: قاطرة للتنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي" وذلك بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وبدعم من شركائنا الدوليين، وذلك يوم 19 فبراير الوشيك.

#### حضرات السيدات والسادة المحترمين،

في الختام، يسعدني أن أتوجه باسم المكتب بالشكر الجزيل إلى السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أعضاء مكتب المجلس، ورؤساء الفرق البرلمانية والمجموعة البرلمانية، ورؤساء اللجان الدائمة، على ما يقومون به من عمل جاد لمواصلة تجويد أداء المجلس، وعلى حضورهم الدائم، وحرصهم على التفعيل الأمثل للأدوار الدستورية للمجلس.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيدات والسادة الوزراء، وعلى رأسهم السيد رئيس الحكومة المحترم والسيد وزير الدولة المحترم، لما أبانوا عنه من روح التعاون مع مؤسستنا، منوها بالجهود المتواصلة التي يبذلها وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان لتيسير عمل مجلسنا الموقر.

ويسعدني، بنفس المناسبة، أن أكون بكافة أطر وموظفات وموظفي مجلس المستشارين الجادين، على تفانيهم في العمل والرفع من إنتاجيته بما يخدم مجلسنا الموقر.

وأشكر أيضا جميع المصالح الساهرة على أمن المؤسسة التشريعية.

ولا يفوتني بهذه المناسبة كذلك، أن أتوجه بالشكر إلى شركاء المجلس الوطنيين والدوليين على انخراطهم الفاعل في الأوراش التي أطلقها المجلس، ضمن خطة العمل الإستراتيجية، وأيضا الشكر موصول إلى جميع منظمات المجتمع المدني على مساهمتها ومتابعتها وتفاعلها الدائم مع أنشطة المجلس، وكذلك الشكر لمختلف وسائل الإعلام الوطنية والدولية على مواكبتها لأنشطة المجلس، ونقلها بمهنية لعموم الرأي العام.

شكرا على حسن الإصغاء والمتابعة.

وأعطي الكلمة للسيد الأمين لتلاوة البرقية المرفوعة لحضرة صاحب الجلالة.

المتحدة لوقف العنف ضد النساء، وفي إطار انخراط المجلس الدائم للدفاع عن قضايا المرأة والفتيات وتكريس المكتسبات المحققة وتعزيزها.

وخلال هذه الدورة، قمنا على رأس وفود برلمانية عن المجلس بزيارتي عمل لكل من جمهوريتي كوستاريكا وبنما، حيث تميزت الزيارة الأولى لجمهورية كوستاريكا بالكلمة التي ألقينها أمام الجمعية التشريعية لهذا البلد الصديق وكذا المباحثات المثمرة التي أجريناها مع رئيسها والتي أكد خلالها على دعمه الكامل والصرح للوحدة الترابية للمملكة المغربية ولمصداقية وجدية المبادرة المغربية للحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية تحت السيادة الترابية والوطنية للمملكة المغربية، كما توجت الزيارة بتوقيع اتفاقية تعاون بين مجلس المستشارين والجمعية التشريعية لجمهورية كوستاريكا.

وبخصوص زيارتنا الثانية لجمهورية بنما فقد تميزت بالكلمة التي ألقينها أمام الجمعية العامة لبرلمان أمريكا اللاتينية والكارييب، الذي يضم 24 دولة، بمناسبة الاحتفاء بالذكرى الخامسة والخمسين لتأسيس هذه الهيئة البرلمانية القارية الهامة، والتي كانت مناسبة أيضا لعقد العديد من المباحثات الثنائية وخصوصا مع رئيس الجمعية البرلمانية للسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية أو ما يعرف بـ "البرلاسور" (Parlasur)، وكذا مع رئاسة برلمان أمريكا اللاتينية والكارييب والتي تمحورت بالأساس حول أجندة تفعيل مضامين إعلان الرباط واستكمال الهيكلة النهائية للمنتدى البرلماني لبلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكارييب، كمبادرة مغربية خالصة استلزمت العمل لمدة فاقت ثلاث سنوات من المشاورات والتنسيق والتعبئة من أجل إنشاء فضاء برلماني للتعاون جنوب - جنوب بين بلدان المنطقتين وآلية للترافع عن القضايا العادلة لشعوبها وإسراع صوتها بالمنظم الدولي.

#### حضرات السيدات والسادة المحترمين،

ارتباطا بانفتاح المجلس على محيطه والتفاعل مع أسئلة المجتمع وتطلعاته، وفي سياق الاحتفاء باليوم العالمي لحقوق الإنسان، نظم المجلس بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوما دراسيا حول "إسهام البرلمان في تتبع تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل"، وذلك يوم الأربعاء 11 دجنبر 2019.

وكان الهدف من هذا اللقاء المنظم لفائدة مستشارات ومستشاري وأطر مجلس المستشارين هو متابعة واستعراض الجهود الرسمية لإنفاذ توصيات الاستعراض الدوري وإبراز البرامج والأنشطة والفعاليات المنفذة، وأيضا رفع الوعي واستكشاف سبل استثمار اجتهادات الآليات الأيمية الخاصة بحقوق الإنسان، ومن ضمنها على الخصوص آلية الاستعراض الدوري الشامل.

وفيما يتعلق بتقييم السياسات العمومية، احتضن المجلس أيضا، يومي 22 و23 يناير الجاري، ورشة عمل لتقديم نتائج بحوث إجرائية أنجزتها جمعيات المجتمع المدني خلال سنتي 2017 و2019 حول السياسات العمومية، بمساندة من برنامج "دعم" الممول من طرف سفارة المملكة

وفي هذا السياق، عمل المجلس، يا مولاي، تفاعلا مع توجيهات جلالتم السامية بخصوص تعزيز التعاون جنوب-جنوب على تأسيس منتدى برلماني يضم برلمانات من إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وشبكة برلمانية حول الأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي، مستحضرا بذلك التوجيهات السديدة لجلالتم في الدفاع عن القضايا العادلة والمصيرية لبلادنا، وعلى رأسها القضية الوطنية، من خلال مواصلة حشد الدعم لمبادرة الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية تحت السيادة الترابية والوطنية للمملكة المغربية، وفي احترام تام لقرارات الشرعية الدولية، ونصرة قضايا السلم والسلام، وفي طليعتها القضية الفلسطينية.

وقد اتسمت هذه الدورة كذلك، يا مولاي، بمواصلة المجلس لجهوده الرامية إلى التفاعل مع انتظارات المواطنين والمواطنات من خلال احتضان النقاش العمومي والحوار المجتمعي التعددي حول القضايا المجتمعية الراهنة. إن مجلس المستشارين بكل مكوناته، يا مولاي، يعي أهمية ودقة المرحلة الراهنة التي تحتازها بلادنا، وبهذه المناسبة يجدد تعبته الدائمة من موقعه الدستوري وانخراطه الواعي والفاعل في الديناميات الإصلاحية والأوراش التنموية الكبرى التي يراها مولانا أعزه الله، بحكمة وتبصر وبعد نظر، والتي جعلت من بلادنا نموذجا يحتذى به وذي ريادة في المنطقة.

حفظكم الله يا مولاي، وأبقى جلالتم على الدوام عالي القدر، رفيع المقام وجعل عهد جلالتم المشرق متوهجا بالعباء، متميزا بالنماء، وحقق ما ترحونه لمملكتكم السعيدة وشعبكم الوفي من تقدم ورقي وازدهار، وأدام على جلالتم نعمة الصحة والنصر والتمكين، وأقر عين جلالتم بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير الجليل مولاي الحسن، وصاحبة السمو الملكي الأميرة المصونة لالة خديجة، وشقيقكم السعيد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب.

والسلام على مقام جلالتم العالي بالله ورحمة منه تعالى وبركاته.

خديمكم الوفي: حكيم بن شماش.

حرر بالرباط: يوم الثلاثاء 16 جمادى الآخرة 1441، الموافق لـ 11 فبراير 2020

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين.

شكرا لكم جميعا، ورفعت الجلسة.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

برقية مرفوعة إلى حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

نعم سيدي أعزك الله،

بمناسبة اختتام دورة أكتوبر من السنة التشريعية 2019-2020، يتشرف رئيس مجلس المستشارين، أصالة عن نفسه، ونيابة عن كافة السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين، أن يرفع إلى السدة العلية بالله أدام الله عزه ونصره، أسمى آيات الولاء المقرونة بخالص عبارات الوفاء والإخلاص.

إن اختتام هذه الدورة، يا مولاي، تميز بحصيلة هامة شملت مجالات التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية والديبلوماسية البرلمانية، تعزز التراكم الإيجابي الذي حققته المؤسسة التشريعية في عهد جلالتم.

وهكذا، فعلى مستوى الأداء التشريعي، عرفت هذه الدورة المصادقة على 36 نفا تشريعا، من بينها مقترحي قانونين، ومشروع قانونين تنظيميين هامين، و22 مشروع قانون يوافق بموجبها على اتفاقيات دولية تم المصالح الإستراتيجية للمملكة، وعشرة مشاريع قوانين عادية.

أما على المستوى الرقابي وتقييم السياسات العمومية، فقد حرص المجلس على اختيار محاور للجلسات الثلاث الخاصة بتقديم أجوبة رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة، استلهاما من روح الخطب المولوية السامية والأولويات ذات البعد الوطني، كما اتخذ كل الترتيبات اللازمة لعقد الجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية والتي خصصها المجلس لتقييم الاستراتيجية الوطنية للماء.

وبخصوص العلاقة مع المؤسسات الدستورية، واصل المجلس تعبته الدور الاستشاري لهذه المؤسسات، طبقا لأحكام الدستور ومقتضيات النظام الداخلي للمجلس.

وعلى مستوى الديبلوماسية البرلمانية، سار المجلس، في ضوء توجيهات جلالتم السامية، على نهج دبلوماسية برلمانية مبادرة واستباقية، حيث تميزت الدورة باستقبال عدة وفود برلمانية من مختلف القارات، ومشاركة المجلس في محافل برلمانية إقليمية وقارية ودولية، واحتضان منتديات ولقاءات دولية.